# ضرورة تفعيل دور الهيئات الحكومية الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة للرفع من مستويات التشغيل في الجزائر

**اسم و لقب المؤلف: د/ العابد برينيس شريفة**
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–
cherifa_lmd@yahoo.com

**اسم ولقب المؤلف: د/كافي فريدة**
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–
farida.doctora@yahoo.fr

**الملخص:**

تعالج الورقة البحثية العلاقة بين موضوعين متشابكين يشكلان محور تقاطع العديد من الحقول المعرفية، المؤسسات المصغرة كضرورة اقتصادية واستراتيجية، والبطالة باعتبارها تعتبر من أبرز المشكلات التي تحاول الجزائر مواجهتها والحد من خطورتها من خلال تبني السياسات والإجراءات المناسبة وتطبيق الحلول العلاجية اللازمة لها.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور المؤسسات المصغرة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خاصة بعد ظهور هيئات الدعم والمرافقة، فقد أدركت الحكومة الجزائرية أن النهوض بهذا القطاع وإنشاء أكبر عدد ممكن منها هو السبيل الأساسي للرفع من مستويات التشغيل، نظرا لقدرة هذه الأخيرة على إنشاء فرص العمل الجديدة، والمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني. وقد تم إسقاط هذه الدراسة على ولاية الطارف، بهدف معرفة مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في تشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل في هذه الولاية.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات المصغرة، البطالة، التشغيل، هيئات الدعم والمرافقة.

**– مقدمة:**

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات المصغرة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا ومتينا.

لذلك فقد أصبحت المؤسسات المصغرة تشكل أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات المصغرة وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصة خاصة بعد إنشاء هياكل الدعم والمرافقة.

وعليه فقد أضحى الرهان المستقبلي الجزائري هو الترقية الحقيقية لاقتصادها، وذلك بضبط كل السياسات التي بإمكانها أن تؤثر على حركية الاقتصاد. وفي هذا الإطار، نرى أنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من

المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة وذلك بتوفير مناصب عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، زيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

**– إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيسي التالي: **ما هي سبل تفعيل دور الهيئات الحكومية الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة للرفع من مستويات التشغيل في الجزائر؟**

**– أهمية البحث:**

يعد تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة احد المواضيع التي كانت جديرة باهتمام الخبراء والباحثين لأنه يلقي الضوء على مدى أهمية إنشاء أكبر عدد من المؤسسات المصغرة وإيجاد سبل لتطويرها، وتكمن أهمية الدراسة في عرض بعض السبل لتفعيل دور هذه المؤسسات للرفع من مستويات التشغيل في الجزائر.

**– أهداف البحث:**

– معرفة ما إذا كان إنشاء المؤسسات المصغرة أداة فعالة في مكافحة الفقر ومحاربة البطالة وتحقيق أهداف التنمية.

– عرض واقع الهيئات الحكومية الداعمة ودورها في إنشاء المؤسسات المصغرة على المستوى الكلي وعلى المستوى المحلي.

– إبراز سبل تفعيل نشاط هيئات الدعم المالي لتطوير المؤسسات المصغرة واستحداث مناصب شغل.

**– منهج البحث:**

تحقيقا لهدف الدراسة وحتى تتم الإجابة عن الإشكال الرئيسي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع هذه المؤسسات ومكانتها في الجزائر، مع استعراض الإحصائيات وتطور المؤشرات، وهذا بغية دراسة مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في تشغيل نسبة من الموارد العاطلة.

**– أولا: الجهود المبذولة لإنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**

انسجاما مع توجه السياسة الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، أدركت الجزائر أهمية الدور المرتقب للمؤسسات المصغرة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، فقامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع المقاولين والمستثمرين نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، ويظهر ذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل ووضع البرامج التي تدعمها.

**1– تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر:**

في المادة الرابعة من القانون رقم 18-01 جاء تعريف المؤسسات كما يلي تعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات [1]:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري**

الوحدة: مليون دج

| المعيار | عدد العمال | | رقم الأعمال | | مجموع الحصيلة السنوية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم المؤسسة | حدود دنيا | حدود قصوى | حدود دنيا | حدود قصوى | حدود دنيا | حدود قصوى |
| مؤسسة مصغرة | 01 | 09 | 01 | 20 | 01 | 10 |
| مؤسسة صغيرة | 10 | 49 | 20 | 200 | 10 | 100 |
| مؤسسة متوسطة | 50 | 250 | 200 | **200000** | 100 | 500 |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص ص 05-06.

في المادة السابعة عرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين 20 مليون دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.

ومن خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبين اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي، وعلى رأس المال أي المعيار المالي، لإيجاد حدود فاصلة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما.

فنجد في الجزائر يتم استخدام عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدخل في إطارها المؤسسات المصغرة وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات. [2] ويعتبر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME هو الأكثر استعمالا من مصطلح المؤسسات المصغرة. [3]

**2- هيئات دعم المؤسسات المصغرة:**

بذلت السلطات العمومية عدة مجهودات من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري، بعدما كانت مهمشة طيلة فترة الاقتصاد المخطط، فقامت بإنشاء عدة هيئات لدعم ومرافقة هذه المؤسسات، نذكر أهمها في ما يلي:

**أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** [(4)]**(ANSEJ)**: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع عديدة جهوية ومحلية، هدفها الرئيسي هو تشجيع إحداث أنشطة السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع، ولتحقيق ذلك تضطلع الوكالة بالمهام الآتية: [(5)]

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- إعلام الشباب الذين تُرشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع لتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر، حيث يستفيد أصحاب المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من مجموعة من الامتيازات والتشجيعات وذلك وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 06 مارس 2011، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، حيث تنص مواده على:[(6)]

- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 05% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.
- يتغير مبلغ القرض غير المكافئ بحسب كلفة استثمار الإنشاء أو توسيع النشاط حيث يحدد حسب المستويين، المستوى الأول 29% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن (05) خمسة

ملايين دينار أو يساويها، أما في المستوى الثاني 28% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق هذا الاستثمار (05) ملايين دينار ويقل عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها.

– منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.

– منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 1 مليون دينار جزائري، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره، لاثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية.

تعتمد الوكالة في إطار تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة على هيئتين ماليتين هما:

- **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:** تقوم الوكالة بتسيير الأموال الممنوحة لإنشاء المؤسسات المصغرة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وقد تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 سنة 1996 وعنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والذي يتكفل بتغطية النفقات الناتجة عن منح القروض بدون فوائد لصالح الشباب ذوي المشاريع من أجل إقامة مؤسساتهم، وخفض نسب فوائد الاعتمادات الممنوحة، والتكفل بنفقات تسيير الوكالة الوطنية لدعم الشباب.[7]
- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض:** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 9 جويلية 1998 تقرر إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، والذي يتم تسييره من طرف المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث يتكفل الصندوق بضمان القروض الممنوحة للشباب بعد حصولهم على اعتماد الوكالة، ويقدم المقترض ضمان الصندوق إلى البنوك والمؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية، حيث يتدخل هذا الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة على سداد القرض البنكي، ويقوم بتعويض البنك في حدود 70% من الأصول المستحقة الباقية للتسديد.[8]

**ب– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)** [9]: تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-488 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للقرار الوزاري 94-11 المؤرخ في 11ماي 1994، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعوبات. يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة وأبرز مهامه تظهر في:[10]

– الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛

– منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار؛

– المساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التأمين على البطالة؛

–المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

ووفق المرسوم التنفيذي رقم 11–104 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04–02 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير 2004، تم تحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة ومستوياتها.

**ت– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: [11] (**ANGEM**): تساهم الوكالة في خلق النشاطات الاقتصادية الفعالة من خلال برنامج القرض المصغر، وهذا في إطار سياسة الدولة الرامية إلى المساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، غير المستقر وغير المنتظم، عبر خلق أنشطة منتجة للسلع والخدمات، كما تهدف إلى محاربة البطالة وللاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تنمية روح المقاولتية من أجل رفع المستوى المعيشي وتوفير الاستقرار المادي للأسر الجزائرية، وهذا ما تسعى لتحقيقه منذ إنشاءها في 2004/01/22 بموجب المرسوم الرئاسي14/04، وقد أوكلت لها المهام التالية:[12]

– تسيير آليات منح القرض المصغر؛

– تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة؛

– توضيح مختلف الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من القروض المصغرة؛

– إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

**3– واقع تطور المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب الشغل في الجزائر**

تحتل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ويمكن تأكيد ذلك من خلال التطور الملحوظ في عددها والتنوع في الأنشطة وتوزيعها على مختلف جهات الوطن.

**أ– تطور عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:** لقد حظيت المؤسسات المصغرة بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي لما لها من دور أساسي في معالجة مشكلة البطالة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي الخاص بتعداد المؤسسات حسب الحجم في الجزائر إلى غاية شهر ماي 2017.

**جدول رقم 02: تعداد المؤسسات حسب الحجم في الجزائر**

**(إلى غاية ماي 2017)**

| نوع المؤسسات | عدد المؤسسات | النسبة % |
|---|---|---|
| المؤسسات المصغرة | 993170 | 97.12 |
| المؤسسات الصغيرة | 26281 | 2.57 |
| المؤسسات المتوسطة | 3170 | 0.31 |
| المجموع | 1022621 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

من خلال الجدول يتضح أن المؤسسات المصغرة تحتل الصدارة بحوالي 993170 مؤسسة والتي تشغل اقل من 10 عمال فهي بذلك تمثل أغلبية المؤسسات في الجزائر، تليها المؤسسات الصغيرة بـ 2.57% ونسبة ضئيلة للمؤسسات المتوسطة تقدر بـ0.31، وهذا يبين الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات المصغرة ضمن النسيج المؤسساتي الجزائري ما يمكنها من تحقيق معدلات نمو ايجابية والرفع من مستويات التشغيل، والشكل الموالي يوضح التوزيع النسبي للمؤسسات حيث الغالبية العظمى للمؤسسات المصغرة في الجزائر.

**شكل رقم 01: توزيع المؤسسات حسب الحجم في الجزائر**

**(إلى غاية نهاية السداسي الأول من2016)**

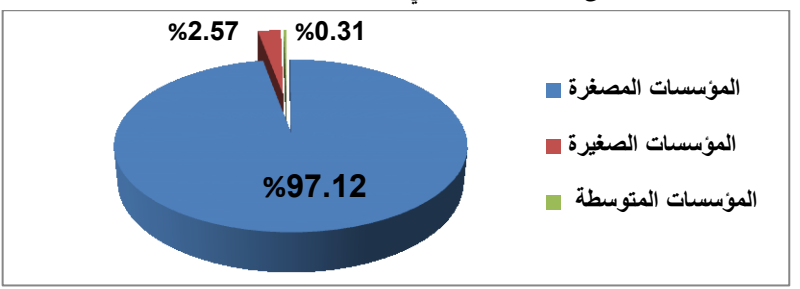


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

ومن خلال البيانات المصرح بها من وزارة الصناعة والمناجم نهاية شهر ماي 2017 وصل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المصغرة حوالي 1022621 مؤسسة وهو يمثل زيادة معتبرة جداً تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، لكن أغلبها تعد مؤسسات خاصة حيث تحتل الصدارة بنسبة

99.96% أي 1022231 مؤسسة منها حوالي 56.32% أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ20.64% ونشاطات حرفية بـ23.00%، أما المؤسسات العمومية فتظهر بنسبة ضئيلة جدا انخفضت إلى 0.04% بعد أن كانت سنة 2013 تقدر بـ 0.07% أي 390 مؤسسة فقط من إجمالي المؤسسات نهاية ماي 2017،[13] والسبب في ذلك هو أن عملية الخوصصة بأشكالها المختلفة جزئية أو كلية ساهمت في تخفيض عدد المؤسسات العمومية بسبب تغيير طبيعة الملكية، فقد أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها.

**ب- توزيع المؤسسات المصغرة في الجزائر:**

- **توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:** من أجل معرفة أهم القطاعات التي تعرف عدد كبير من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة العمومية ندرج الجدول الموالي:

**جدول رقم 03: توزيع المؤسسات العمومية حسب طبيعة النشاط**

**(إلى غاية شهر ماي 2017)**

| قطاع النشاط | المؤسسات المصغرة | | المؤسسات الصغيرة | | المؤسسات المتوسطة | | العدد الإجمالي للمؤسسات | النسبة % | مناصب العمل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | مناصب العمل | العدد | مناصب العمل | العدد | مناصب العمل | | | |
| الصناعة | 0 | 0 | 15 | 428 | 82 | 10144 | 97 | 24.87 | 10572 | 36.43 |
| الخدمات | 4 | 28 | 23 | 513 | 54 | 7190 | 81 | 20.77 | 7731 | 26.64 |
| الفلاحة | 34 | 123 | 115 | 3203 | 32 | 2878 | 181 | 46.41 | 6204 | 21.38 |
| البناء والأشغال العمومية | - | - | 4 | 123 | 24 | 4046 | 28 | 7.18 | 4169 | 14.36 |
| مناجم | - | - | 1 | 43 | 2 | 305 | 3 | 0.77 | 348 | 1.20 |
| المجموع | 38 | 151 | 158 | 4310 | 194 | 24563 | 390 | 100 | 29024 | 100 |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

يوضح الجدول السابق توزيع المؤسسات العمومية والتي تقدر بـ 390 مؤسسة حسب قطاعات النشاط حيث نجد أن اغلب المؤسسات المصغرة العمومية تنشط في قطاع الفلاحة بـ 34 مؤسسة تشغل 123 عامل وهذا لاهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وتدعيمه، ويليها قطاع الخدمات والنسب منعدمة في باقي القطاعات، ومثلها نجد المؤسسات الصغيرة اغلبها تنشط في قطاع الفلاحة حوالي 115 مؤسسة توظف 3203عامل، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة العمومية فنجد أن أغلبها تنشط في قطاع الصناعة حوالي 82 مؤسسة توظف 10144 عامل، يليها قطاع الخدمات بـ 54 مؤسسة، وتعتبر 97 مؤسسة من إجمالي المؤسسات تنشط في قطاع الصناعة مؤشر ايجابي في توجه مؤسسات القطاع العمومي إلا انه لا يزال عددها ضئيلا.

**جدول رقم 04: توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط (إلى غاية ماي 2017)**

| قطاع النشاط | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| **الفلاحة** | 6130 | 0.60 |
| **المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة** | 2767 | 0.27 |
| **البناء والأشغال العمومية** | 174848 | 17.10 |
| **الصناعة** | 89597 | 8.76 |
| **الخدمات** | 513647 | 50.25 |
| **الحرف التقليدية** | 235242 | 23.01 |
| **المجموع** | 1022231 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

حسب المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه الذي يوضح تطور المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاط إلى غاية نهاية ماي 2017، نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على باقي القطاعات حيث نجد513647 مؤسسة أي ما يمثل 50.25%، ثم يليه قطاع الحرف التقليدية بـ235242 مؤسسة بنسبة تفوق عن 23.01%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يتجاوز 17.10%، أما قطاع الصناعة الذي يحتل الصدارة من المؤسسات المصغرة في اغلب الدول المتقدمة نجده في الجزائر يقدر بأقل من 9% من مجمل المؤسسات، ويعود السبب في هذا التوزيع القطاعي إلى أن قطاع الخدمات يحتل الأولوية نظرا

لأنه لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تقنيات عالية عند إنشاء المؤسسات المصغرة. أما قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات والخدمات المتصلة بها فيمثلان نسبة ضئيلة جدًا.

وتظهر التركيبة النسبية للتشغيل على المستوى الوطني حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال أفريل 2017 أن قطاع الخدمات يشغل 60.7% من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء بـ 16.8% ثم قطاع الصناعة بـ 13.9% وأخيرا قطاع الفلاحة بـ8.6 %، كما يلاحظ تراجع في حجم اليد العاملة في القطاع العمومي مقارنة بالقطاع الخاص الذي يشغل 61.4% من إجمالي اليد العاملة.(14)

- **التوزيع الجغرافي للمؤسسات المصغرة في الجزائر:** تتوزع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتمركز أغلبيتها في 10 ولايات بنسبة أكثر من 50% من المؤسسات، فنجدها تتمركز في مناطق جغرافية دون الأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك.

**جدول رقم 05: تمركز المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب الجهات**

**(إلى غاية ماي 2017)**

| الجهات | عدد المؤسسات | معدل التمركز % |
|---|---|---|
| **الشمال** | 400615 | 69.56 |
| **الهضاب العليا** | 125696 | 21.83 |
| **الجنوب** | 49595 | 8.61 |
| **المجموع** | 575906 | 100 |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

يتمركز أكثر من نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة في الشمال بحوالي 69.56% وهذا يظهر بـ400615 مؤسسة ما يعكس التمركز الشديد للمؤسسات في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد، فحسب المعطيات المصرح بها من طرف وزارة الصناعة والمناجم إلى غاية نهاية ماي 2017، كما يلاحظ احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات تقدر بحوالي 22%، بينما الجنوب يحتوي على 49595 مؤسسة مصغرة وصغيرة ومتوسطة أي ما نسبته 8.61% من إجمالي المؤسسات، وهذا يدل على عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية فهو يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.

**ت- مساهمة المؤسسات المصغرة في التشغيل:** الشكل التالي يبين تطور مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2006-2017:

**شكل رقم 02: تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة (2006 –2016)**

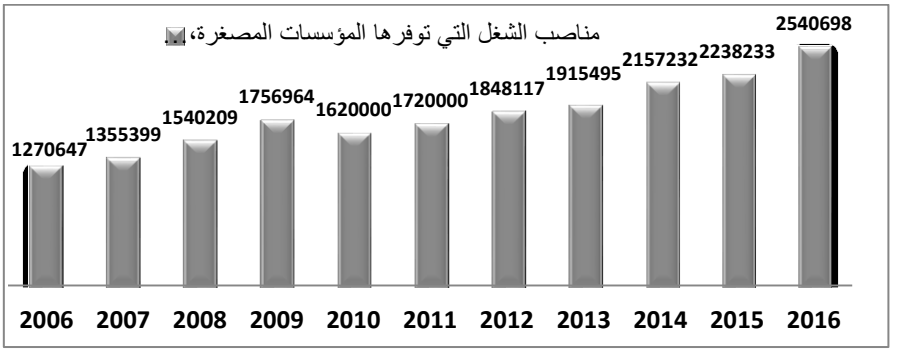


**المصدر**: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من2007 إلى 2016، (من العدد 12 إلى العدد 30)، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/09/20.

ما يلاحظ من خلال الشكل هو أن مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تزداد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، أي بعدما وفرت 1270647 منصب شغل سنة 2006 تزايدت وساهمت في توفير 1915495 منصب شغل نهاية السداسي الأول من سنة 2013، الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.8% عام 2013 بعد أن كانت تفوق حدود 25% في فترة التسعينيات،[15] وخلال افريل 2017 بلغت نسبة البطالة 12.3% على المستوى الوطني مع تسجيل زيادة قدرت بـ1.8 نقطة مقارنة بسبتمبر 2016.[16]

وازدادت مساهمة هذه المؤسسات إلى توفير 2540698 منصب شغل سنة 2016، فبذلك تعد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة فهي تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة، وبذلك أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال التشغيل والقضاء على البطالة التي تعد من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال. فخلال أفريل 2017 قدر الحجم الإجمالي للمشتغلين حاليا 10769000 شخصا مسجلا، وقد بلغت نسبة العاملة 36.8% على المستوى الوطني.[17]

**– ثانيا: فعالية الهيئات الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب الشغل في الجزائر**

قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع المقاولين والمستثمرين ويظهر ذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل والهيئات ووضع البرامج التي تهتم بهذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن خلال الجدول التالي يمكن التعرف على طبيعة النشاطات وعدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المنشأة وقيمة الاستثمارات المخصصة من قبل هذه الهيئات من نشأتها إلى غاية نهاية 2016.

**1- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في الجزائر:**

**جدول رقم 06: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**

**(إلى غاية نهاية 2016)**

| قطاعات النشاط | المشاريع الممولة | النسبة % | مناصب الشغل | قيمة التمويل (مليون دينار جزائري) |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 53488 | 14.5 | 126478 | 193249.46 |
| الصناعات التقليدية | 42621 | 11.6 | 125520 | 109526.1 |
| البناء والأشغال العمومية | 32284 | 8.8 | 94457 | 127727.7 |
| الري | 544 | 0.1 | 2020 | 3190.80 |
| الصناعة | 24547 | 6.7 | 71442 | 111185.15 |
| الصيانة | 9359 | 2.5 | 21474 | 23650.77 |
| الصيد البحري | 1127 | 0.3 | 5536 | 7467.97 |
| المهن الحرة | 9456 | 2.6 | 21330 | 22214.71 |
| الخدمات | 105754 | 28.7 | 245959 | 338511.31 |
| نقل التبريد | 13385 | 3.6 | 24132 | 33760.56 |
| نقل البضائع | 56530 | 15.4 | 96237 | 145557.15 |
| نقل المسافرين | 18985 | 5.2 | 43679 | 46624.69 |
| المجموع | 367980 | 100 | 878264 | 1156666.45 |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 الذي يبين حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول بنسبة تكاد تصل إلى 30% من مساهمات الوكالة في تمويل المشاريع، يليه نقل البضائع بـ15.4% أي حوالي 56530 مشروع ممول، ثم تتبعه الزراعة حيث بلغ عدد المشاريع الفلاحية الممولة 53488 مشروع بنسبة 14.5% وذلك راجع إلى طبيعة اهتمامات الوكالة المسخرة لدعم الشباب

في إنشاء المؤسسات المصغرة، في حين لا يتجاوز نصيب الصناعة 6.7% بمجموع 24547 مشروع منذ بداية نشاطها، الأمر الذي يبين أن أغلب المشاريع الممولة منتسبة للقطاعات الغير منتجة. وكما يظهر الجدول استحدثت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ نشأتها إلى نهاية 2016 حوالي 878264 منصب شغل، وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا ما دامت القطاعات الإنتاجية في آخر الترتيب.

**2- حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في الجزائر:**

**جدول رقم 07: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

**(إلى نهاية 2016)**

| قطاعات النشاط | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC | | |
|---|---|---|---|
| | المشاريع الممولة | مناصب الشغل | قيمة التمويل (مليون دينار جزائري) |
| الفلاحة | 17513 | 42322 | 68610.87 |
| الصناعات التقليدية | 11886 | 31222 | 37029.45 |
| البناء والأشغال العمومية | 8080 | 25992 | 32164.07 |
| الري | 321 | 1108 | 2261.61 |
| الصناعة | 10740 | 31317 | 47963.17 |
| الصيانة | 795 | 1910 | 2249.56 |
| الصيد البحري | 404 | 1462 | 2784.59 |
| المهن الحرة | 831 | 1813 | 2970.57 |
| الخدمات | 30111 | 63430 | 106551.9 |
| نقل البضائع | 45844 | 69662 | 118366.73 |
| نقل المسافرين | 12191 | 18483 | 28844.08 |
| المجموع | 138716 | 288721 | 449796.6 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

كما يعرض الجدول يتضح أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم في تمويل أكثر من 138716 مشروع يحتل فيها نقل البضائع الأولوية بـ45844 مشروع، يليه قطاع الخدمات بـ 30111 مشروع من المشاريع الممولة، أما الصناعة فكانت متأخرة بـ 10740 مشروع ممول الأمر الذي يؤكد توجه الصندوق

لتمويل المؤسسات التابعة للقطاعات الغير منتجة. وساهمت المشاريع الممولة بتوفير 288721 منصب شغل منذ نشأتها إلى نهاية 2016، ومن جهة أخرى نجد أن فئة أصحاب شهادات معاهد التكوين المهني يمثلون 24.1% من إجمالي فئة البطالين و 787000 بطالا ليس بحوزتهم أي شهادة أي 52.2% من إجمالي البطالين، من المفروض الصندوق يكثف الجهود ويهتم بهذه الفئات أكثر خاصة وأن النتيجة المحققة منذ نشأته إلى غاية نهاية 2016 في توفير مناصب الشغل تعد أقل من الأهداف المؤمولة والمستوى المطلوب.

**3- حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

الجدول الموالي يعرض مجمل القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2016.

**جدول رقم 08: القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر حسب نوع التمويل (إلى غاية نهاية 2016)**

| نوع التمويل | عدد القروض الممنوحة | مناصب الشغل المنشأة |
|---|---|---|
| **تمويل شراء المواد الأولية** | 708841 | 1063262 |
| **التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وصاحب المشروع )** | 76476 | 114714 |
| **المجموع** | 785317 | 1177976 |

**المصدر:** من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

تقوم الوكالة بتقديم صيغتين للتمويل هما التمويل بهدف اقتناء المواد الأولية والتمويل الثلاثي بتدخل البنك في تمويل المشروع مع مساهمة الوكالة وصاحب المشروع، فحسب معطيات الجدول نجد أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ نشأة الوكالة لغاية نهاية 2016 بلغ 785317 قرض، حيث يحتل تمويل اقتناء المواد الأولية الغالبية العظمى بنسبة 90.26% من القروض الممنوحة وبذلك يوفر حوالي 1063262 منصب شغل، أما التمويل الثلاثي بمساهمة البنك فهو لم يتجاوز 9.74% حيث تم منح حوالي 76476 قرض.

**- ثالثا: فعالية هيئات الدعم في إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية الطارف**

للتعرف أكثر على فعالية الهيئات الحكومية الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة على المستوى المحلي نعرض واقع نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذلك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف.

**1- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الطارف:**

تم إنشاء الوكالة في شهر جوان 1998 وكان مقرها بدائرة بوثلجة بولاية الطارف، وفي شهر جويلية 2006 تم تغيير مقرها إلى بلدية الطارف، وتعتبر الوكالة أهم هياكل المرافقة التي تساهم في إنشاء وترقية المؤسسات المصغرة، وفي ما يلي سيتم عرض حصيلة المؤسسات المصغرة المنشأة خلال سنة 2016، بالإضافة إلى توزيع المشاريع الممولة واليد العاملة الموظفة حسب القطاع.

**جدول رقم 09: حجم المبالغ المستثمرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –الطارف– سنة 2016**

| المساهمة | المبلغ (دينار جزائري) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| المساهمة الشخصية للمستثمر | 1.359.408.147 | 1.70 |
| مساهمة الوكالة "قرض بدون فائدة" | 22.346.260.100 | 27.82 |
| مساهمة البنك "القرض البنكي" | 56.605.848.530 | 70.48 |
| المجموع | 80.311.516.777 | 100 |

**المصدر:** إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–الطارف.

من خلال الجدول يتضح أن التمويل الثلاثي هو المعتمد أكثر من التمويل الثنائي، حيث تظهر البنوك كالمساهم الأكبر بنسبة 70.48% مع العلم أن البنوك التي تتعامل معها الوكالة تتمثل في بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، ثم تأتي بعدها نسبة الوكالة بـ27.82% ومساهمة صاحب المؤسسة المصغرة بنسبة 1.70% وهي نسبة ضئيلة جدا، والجدول الموالي يعرض توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط.

**جدول رقم 10: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 2016**

| القطاع | المشاريع الممولة | المساهمة الشخصية | قرض بدون فائدة | المساهمة البنكية |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 104 | 756.754.110 | 13.854.581.100 | 33.800.797.600 |
| البناء والأشغال العمومية والري | 22 | 214.338.110 | 2.397.408.400 | 4.908.302.620 |
| الصناعة | 15 | 138.047.854 | 2.037.239.300 | 5.040.457.200 |
| الخدمات | 14 | 85.940.281 | 1.595.603.900 | 3.919.340.020 |
| المهن الحرة | 11 | 69.934.901 | 824.266.100 | 1.948.095.480 |
| الحرف التقليدية | 11 | 34.250.428 | 595.612.700 | 1.444.488.810 |
| تكنولوجيا | 8 | 60.142.436 | 1.041.548.600 | 2.544.366.800 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعلومات والاتصال | | | | |
| المجموع | 178 | 1.359.408.147 | 22.346.260.100 | 56.605.848.530 |

**المصدر**: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – الطارف–.

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الطارف سنة 2016 هو 178 مشروعا إذا فاقت المساهمة الشخصية مليار دينار جزائري، وتجاوز الحجم الاستثماري الكلي للقروض بدون فوائد من طرف الوكالة 22 مليار دينار جزائري ، ومساهمة بنكية بحوالي 56 مليار دينار جزائري، ومن الملاحظ أن قطاع الزراعة هو الذي يحتل الأولوية من بين باقي القطاعات بـ 104 مشروع وهذا عائد إلى طبيعة المنطقة وموقعها الجغرافي ومناخها، ويليها في المرتبة الثانية قطاع البناء والإشغال العمومية والري بـ 22 مشروع ، في حين المشاريع الصناعية والحرف التقليدية لم تحظى بالاهتمام الكافي من طرف الشباب وقد يعود ذلك إلى أن هذا النوع من النشاطات يتطلب نوع من التكوين والخبرة، وهنا يظهر نقص فعالية الهيئات الداعمة في توجيه أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة خاصة تنويع الإنتاج الصناعي واستغلال الثروات البحرية.

والجدول الموالي يعرض عدد مناصب الشغل المرتقب توفيرها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الطارف سنة 2016 حسب قطاعات النشاط.

**جدول رقم 11: عدد مناصب الشغل المرتقبة سنة 2016**

| القطاع | الملفات المودعة | الملفات المؤهلة | الملفات المرفوضة | عدد مناصب الشغل المرتقبة |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 144 | 120 | 24 | 360 |
| البناء والاشغال العمومية والري | 5 | 5 | 0 | 20 |
| الصناعة | 21 | 18 | 3 | 54 |
| الخدمات | 82 | 63 | 19 | 126 |
| المهن الحرة | 12 | 12 | 0 | 24 |
| الحرف التقليدية | 23 | 18 | 5 | 36 |
| تكنولوجيا المعلومات والاتصال | 5 | 4 | 1 | 16 |
| المجموع | 292 | 240 | 52 | 636 |

**المصدر**: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – الطارف–.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول السابق يتضح أن للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية الطارف دور كبير في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب الشغل مما يؤدي إلى التقليل من البطالة على المستوى المحلي حيث من المرتقب أن 240 مشروع مؤهل يوفر 636 منصب شغل تتوزع على عدة قطاعات،

ولكن نجد أن اغلب المشاريع في القطاع الزراعي وتليها الناشطة في قطاع الخدمات التي من المرتقب أن توفر 126 منصب شغل، ومن الملاحظ أن 18 ملف مؤهل في القطاع الصناعي بإمكانه توفير 54 منصب شغل، هذه تعتبر نتيجة ايجابية ويجب العمل على توجيه أصحاب المشاريع إلى الاهتمام أكثر بهذا النوع من المشاريع.

ويبين الجدول فارق بين عدد الملفات المودعة وعدد الملفات الحاصلة على شهادة التأهيل، وهذا راجع لتعقد الإجراءات وطول مدتها، وكذلك عدم تعاون باقي الهيئات الأخرى مع الوكالة مثل البنوك، ومديرية الضرائب والسجل التجاري وغيرها، وهذا ما يؤثر سلبا على عدد المؤسسات المنشأة وعلى عدد مناصب الشغل المرتقبة. وتوجد عدة صعوبات أخرى تعيق من دور الوكالة في إنشاء المؤسسات المصغرة نذكر منها:

- تردد البنوك في منح الائتمان (المساهمة البنكية)؛
- عدم توفر الخبرة والكفاءة عند أصحاب المشاريع؛
- غياب التوجيه والمرافقة من طرف الوكالة للشباب أصحاب المشاريع؛
- طول فترة الرد بالموافقة أو لا على المشروع من طرف البنوك تحد من رغبة الشباب أصحاب المشاريع.

**2- حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية الطارف:**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية الطارف بناءا على القرار الصادر بتاريخ 06 أفريل 1996، مقرها ولاية الطارف وهي هيئة تعمل على استقبال ومرافقة وتمويل ودعم البطالين أصحاب المشاريع المصغرة بالولاية.

بناءا على الإحصائيات التي تم التحصل عليها من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية الطارف يعرض الجدول الموالي الذي يبين عدد الملفات المودعة وعدد الملفات المقبولة والممولة وتوزيعها حسب الجنس، وكذلك عدد مناصب الشغل من سنة 2014 إلى سنة 2016.

**جدول رقم 12: توزيع المؤسسات حسب الجنس في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالطارف**

**من سنة 2014 إلى سنة 2016**

| العنوان | | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات المودعة | رجال | 478 | 371 | 27 |
| | نساء | 94 | 61 | 10 |
| | المجموع | 572 | 432 | 28 |
| عدد الملفات المقبولة من اللجنة | | 684 | 446 | 27 |
| عدد الموافقات البنكية | | 410 | 576 | 41 |
| عدد الملفات | رجال | 385 | 342 | 42 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الممولة | نساء | 42 | 45 | 09 |
| | المجموع | 400 | 387 | 51 |
| عدد مناصب الشغل | | 814 | 822 | 111 |

**المصدر**: إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–الطارف–.

إن من بين معايير تقييم فعالية الهيئات الداعمة هو أن تقوم بتقديم الدعم للمؤسسات لاسيما ذات الاحتياجات التمويلية الصغيرة ومدى قدرتها على الوصول إلى عدد متزايد ومهم من الفئة المستهدفة أي الشباب البطال، وما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق انخفضت من سنة 2014 بعد أن كانت 400 مشروع ممول إلى 51 مؤسسة ممولة خلال سنة 2016، وهذا يعد انخفاضا كبيرا كما يظهر أن المشاريع التي تم تمويلها وفرت مناصب شغل وانخفضت بالتناسب حيث بعد أن وفرت 814 منصب ستة 2014 انخفضت لتصل إلى 111 منصب شغل خلال سنة 2016. وتميزت المشاريع الممولة من طرف الصندوق أن اغلبها كانت لصالح فئة الرجال ويمكن إرجاع هذا الفارق بين الجنسين لعدة أسباب من بينها نقص ثقافة المقاولة النسوية بالولاية ، وكذلك فئة الرجال لهم فرص عديدة وقابلية أكبر في جميع أنواع المشاريع ويمكن لهم الحصول عليها وممارستها بسهولة، أما الفئة النسوية فها لها فرص محدودة وقابلية أقل. وفي ما يلي نذكر بعض العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الصندوق:

- عدم توفر الشهادات التي تثبت المؤهلات المهنية للشباب أصحاب المشاريع؛
- تردد البنوك في منح الائتمان لأصحاب المشاريع؛
- تجميد الصندوق للعديد من النشاطات مثل قطاع النقل؛
- طول فترة الرد بالموافقة أو الرفض من قبل الصندوق وغياب الاتصال ونقص المعلومات.

**3– حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف:**

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف بناءا على القرار الصادر بتاريخ 25 فيفري 2005 وعملت الوكالة على أن تصل برامجها كل مواطني الولاية بمختلف المناطق، وتم تنصيب مرافقين على مستوى كل الدوائر للتكفل الجواري بكل طالبي القروض ما يمكن من تسهيل الإجراءات وخلق المزيد من مناصب الشغل، وفي الجدول التالي يتم عرض عدد الملفات المودعة والممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية الطارف من سنة 2014 إلى سنة 2016.

**جدول رقم 13: عدد المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وعدد مناصب الشغل المستحدثة**

**من سنة 2014 إلى سنة 2016 بولاية الطارف**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| عدد الملفات المودعة | 200 | 275 | 300 |
| عدد الملفات الممولة | 150 | 200 | 289 |
| عدد مناصب الشغل | 320 | 490 | 634 |

**المصدر**: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– الطارف–.

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مساعدة أصحاب المشاريع لتمكينهم من إنشاء النشاط الخاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع اختيار نمط التمويل المناسب، وكما توضح بيانات الجدول أعلاه أن عدد الملفات المودعة في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث بعد أن كانت 200 ملف مودع سنة 2014 أصبحت 300 ملف مودع سنة 2016، وقدرت الملفات الممولة بـ 289 مشروع سنة 2016 من أصل 300 ملف مودع، وهذا ما يبين عدم وجود فجوة كبيرة بين الملفات المودعة والممولة، أما عن مناصب الشغل التي تم توفيرها فهي في ارتفاع مستمر إذا تم توفير 320 منصب سنة 2014 و 490 منصب شغل سنة 2015، أما خلال 2016 فقد تم توفير 634 منصب شغل وهو عدد لا يستهان به وهذا يدل على المجهود المبذول من طرف الوكالة لتوفير مناصب شغل للتخفيف من حدة البطالة. إلا أنه يعترض نشاط الوكالة عدة صعوبات وعوائق تحد من أداءها لدورها المطلوب نذكر منها:

- عدم كفاية الأموال الخاصة؛
- تعقد الإجراءات وطول مدتها؛
- الضعف الكبير الذي تعاني منه المؤسسات في مرحلة الانجاز والاستثمار؛
- ضعف المساعدة التقنية والمرافقة لأصحاب المشاريع.

**– رابعا: سبل تفعيل نشاط الهيئات الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب الشغل**

**1– الدعم المالي**: لنجاح الهيئات الداعمة في القيام بدورها وتفعيل نشاطها يجب عدم اعتبار المؤسسات المصغرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض، لذا من الضروري استحداث هيئات وصناديق وسبل تعزز الجوانب المادية لتسهيل تمويل هذا النوع من المؤسسات، نذكر منها:

**أ–** إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان تتولى ضمان إقراض المؤسسات أمام الجهات التمويلية المختلفة؛

**ب–** فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات المصغرة في البنوك الجزائرية العمومية؛

**ت–** الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛

**ث–** الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فعالة لتمويل هذا النوع من المؤسسات؛

**ج–** إحداث شركة رأسمال المخاطر تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

**ح–** تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛

**خ–** إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

**د–** زيادة عدد وحجم المبالغ المخصصة لدعم المؤسسات المصغرة.

**2– الدعم الفني:** تعزيز الدعم المالي بالدعم الفني والإداري، خاصة أن عدة مشاريع مدعومة كانت لصالح شباب يفتقر إلى الخبرة والمهارة في الميدان، لذلك يجب التركيز على السبل التالية لتفعيل نشاط الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة:

**أ–** يجب تفعيل دور الهيئات الداعمة في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات المصغرة بتوفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية وبمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشئين.

**ب–** إسهام الشركات الكبرى في تنمية المؤسسات المصغرة عن طريق آلية المناولة أي من خلال إقامة علاقة أفقية معها؛

**ت–** التمييز بين نوعية المشاريع المدعومة من طرف الدولة، إعطاء الأولوية للمشاريع الصناعية والناشطة في القطاعات المنتجة مع التركيز على المشاريع التي تساهم في نقل وخلق التكنولوجيا المعاصرة؛

**ث–** إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى ومهمتها إعادة التأهيل الفني وإعداد العمالة الماهرة؛

**ج–** تحسين الجودة وزيادة فرص التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية؛

**ح–** تبني حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها؛

**خ–** تحسين البنية الأساسية المادية وتلك الخاصة بإدارة المعلومات ومن ذلك إنشاء بوابة معلومات حول المؤسسات المصغرة؛

**د–** تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية، ومحاولة إشراك اكبر عدد ممكن من أصحاب المؤسسات، وذلك بهدف التعريف أكثر بالمؤسسات المصغرة التي أنشئت بدعم من طرف الهيئات؛

**ذ–** تعزيز قدرات هذه المؤسسات من خلال دعم التسويق والترويج والتدريب وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاستشارية والتوعية؛

**ر–** مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة على اكتساب مكانة في السوق، وذلك من خلال تعزيز طرق الاتصال والتسويق.

**ز-** تنظيم الندوات والمؤتمرات التحسيسية للشباب الحامل للشهادات الجامعية وتأطير أفكاره الجديدة بما يتماشى ورفع الثقافة المقاولاتية لديه.

**- خاتمة وتوصيات:**

إن الانتقال نحو اقتصاد السوق فرض على الجزائر تغيير الظروف الاقتصادية والتشريعية، وهو ما تتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ذات وضعية مالية مريحة، فتوجهت الدولة إلى سياسة الدعم المالي لتطوير الاستثمار والفكر المقاولاتي لدى المؤسسات خاصة المصغرة منها، فقد بادرت السلطات العمومية بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة في الدعم المالي وتشجيع الاستثمار.

نستخلص مما سبق أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل تطوير وترقية المؤسسات المصغرة خاصة في الفترة بعد إنشاء هياكل الدعم المالي، حيث شجعت الجزائر على الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر وذلك رغم الصعوبات التي واجهت تطورها. وفي هذا الإطار يظهر أنه من المناسب زيادة الاهتمام بهذا القطاع لأنه يشكل قاطرة لتقليص نسبة البطالة والعمل على خلق مناصب شغل وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما أزيلت العقبات التي تعترضه.

**نتائج الدراسة:** من خلال هذا البحث تم التوصل للنتائج التالية:

- واقع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يظهر أن هناك ضعفا في معالجة هذا القطاع وتفعيل دوره وذلك رغم المجهودات التي بذلت ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حقيقية مفادها أن الحديث عن تنمية هذا النوع من المؤسسات لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة لا تملك القدرة على متابعة المشاريع الممولة لضمان إنجازها وبالتالي الكثير من هذه المشاريع أصحابها لا يستطيعون إنجازها لقلة الخبرة والتكوين والتخصص في الميدان.
- على الرغم من الجهود المبذولة تبقى مساهمة المؤسسات المصغرة محدودة وضئيلة مقارنة بالدور المطلوب والتوقعات الكبيرة المأمولة، وعليه نأمل أن تستمر جهود الحكومة الجزائرية في ترقية وتشجيع هذا القطاع أكثر فأكثر، من أجل خلق المزيد من هذه المؤسسات وفي كافة القطاعات، والعمل على تطوير المؤسسات الموجودة والناجحة لتتحول إلى مؤسسات كبيرة وعملاقة.

**اقتراحات:**

- لا يمكن بناء إستراتيجية لتطوير المؤسسات المصغرة وجعلها فعالة إلا من خلال التشاور والحوار البناء والشفاف بين كل الفاعلين؛
- ضرورة تكييف النظام المصرفي والمالي مع حاجيات المؤسسات من أجل تطوير الاستثمار وزيادة فعاليته الاقتصادية والاجتماعية؛

- تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية من أجل تنميتها وجعلها أكثر استقرارا؛
- زيادة الوعي بأهمية المؤسسات المصغرة وتوضيح دورها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- تقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات الضرورية عند مراحل التأسيس والإسهام في تطوير أساليب التسويق وتأهيل القوى العاملة؛
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المؤسسات المصغرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الجزائر وخارجها؛
- استخدام الدولة أساليب دعم تشجع البنوك على توسيع التعامل في مجال المؤسسة المصغرة، وربط الجامعات ومراكز البحث والتطوير بهذه المؤسسات من خلال عرض مواضيع لها علاقة بإنشائها وكيفية تسييرها؛
- الاحتكاك أكثر بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال لاسيما التي تربطها شراكة مع الجزائر.

**– الهوامش والاحالات:**

(1) القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص05.

(2) يوسف قريشي، (2004-2005): سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص19.

(3) Tahar Memmi, (1998) : Promotion et financement des micro entreprises, institut islamique de recherches et de formation, Djedda, Arabie saoudite, p29.

(4) ANSEJ : **A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes.

(5) المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 11/09/ 1996، الجزائر، ص12.

(6) المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية (العدد 14)، الصادرة بتاريخ 2011/03/06، الجزائر، المواد (03، 04، 05)، ص ص19-20.

(7) المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ08 سبتمبر 1996، والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية (العدد52)، الصادرة بتاريخ 1996/09/11، الجزائر، ص10.

(8) المرسوم التنفيذي رقم 98- 200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة الشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد42)، الصادرة بتاريخ 1998/06/14، الجزائر، ص7.

(9) CNAC: **C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage.

(10) موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تم الإطلاع عليه بتاريخ2017/05/12، www.cnac.dz

(11) ANGEM: **A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro Crédit.

(12) موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2017/05/12 http://www.angem.dz

(13) Ministère de l'industrie et des Mines, (2017) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 30), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/09/2017.

(14) الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/09/05، متاح على الموقع الالكتروني /http://www.ons.dz

(15) بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2017/01/24، متاحة على الموقع الالكتروني http://data.worldbank.org/indicator

(16) الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/09/05، متاح على الموقع الالكتروني /http://www.ons.dz

(17) الديوان الوطني للإحصائيات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/09/05، متاح على الموقع الالكتروني /http://www.ons.dz